قياس الدور الوسيط للودائع الخاصة في العلاقة بين نظم الدفع الرقمي والاستدامة المالية للمصارف العراقية للمدة (2018-2025)

مصطفى حبيب ظاهر[1]*، امل فاضل اخوباشة [1]، ورود رياض عبد الحكيم[1]

[1] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، جمهورية العراق

Corresponding Author E-mail: Bus141.mustafa.habeeb@uobabylon.edu.iq

Received 04|04|2026 - Accepted 20|5|2026- Available online 30|6|2026

الملخص: يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة التفاعلية بين نظم الدفع الرقمي والاستدامة المالية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2018-2025) مع التركيز على الدور الوسيط الذي تلعبه الودائع الخاصة في تعزيز هذه العلاقة واستند البحث على منهجية تحليل المسار(Path Analysis) ضمن نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) لتحليل بيانات نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) ، والودائع الخاصة، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر للاستدامة المالية ، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج الجوهرية أبرزها وجود تأثير إيجابي قوي وذو معنوية إحصائية لنظم الدفع الرقمي في جذب وتعظيم الودائع الخاصة ، الامر الذي يعكس نجاح سياسات توطين الرواتب والمنصات الإلكترونية في دمج الكتلة النقدية المكتنزة داخل الجهاز المصرفي .كما أثبتت النتائج القياسية أن الودائع الخاصة تلعب دور الوسيط التام اذ لا ينعكس أثر التطور التقني على ربحية المصارف بشكل مباشر، بل يمر حتماً عبر قناة الودائع التي يتم توظيفها لاحقاً لتحقيق العوائد.

الكلمات المفتاحية: نظم الدفع الرقمي، IRPSI، الودائع المصرفية، الاستدامة المالية، تحليل المسار

1. المقدمة

شهد القطاع المصرفي تحولاً جذرياً مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي الذي أعاد صياغة أساليب تقديم الخدمات المالية، حيث أصبحت التكنولوجيا المحرك الأساسي لابتكار خدمات رقمية تضمن الدقة والانسيابية في التعاملات .وتبرز نظم الدفع الرقمي كبديل عصري للمدفوعات التقليدية، مما ساهم في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي عبر تسريع المعاملات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتوسيع قاعدة الشمول المالي .وفي هذا السياق، تلعب الودائع المصرفية دوراً محورياً كونها الركيزة الأساسية لمنح الائتمان ومؤشراً حيوياً لثقة الجمهور، مما يدفع المصارف لابتكار استراتيجيات حديثة لجذبها وتأمين احتياجاتها التمويلية .وتتجسد الغاية الأسمى لهذه التحولات في تحقيق الاستدامة المالية، التي تمكن المؤسسات المصرفية من مواجهة المخاطر، وسداد الالتزامات، وضمان النمو والاستقرار المالي على المدى الطويل. تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الجوهري حول مدى فاعلية نظم الدفع الرقمي في التأثير المباشر وغير المباشر على الاستدامة المالية للمصارف العراقية .وعلى الرغم من الطفرة الكبيرة في قيم المبالغ المتداولة رقمياً، إلا أن هناك ضبابية في كيفية تحويل هذا التطور التقني إلى عوائد مالية مستدامة، خاصة مع ظهور بوادر لتسرب السيولة خارج القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة، مما يضع المصارف أمام تحدي القدرة على توظيف هذه الودائع لتعظيم العائد على حقوق الملكية.

2. أهداف البحث

1. توضيح الإطار المفاهيمي لنظم الدفع الرقمي والودائع المصرفية والاستدامة المالية.
2. تحليل تطور قيم المبالغ المتداولة عبر نظام الدفع بالتجزئة IRPSI في العراق للمدة (2018-2025).
3. قياس وتحليل حجم الودائع الخاصة ومعدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي.
4. اختبار الدور الوسيط للودائع الخاصة بين نظم الدفع الرقمي والاستدامة المالية باستخدام تحليل المسار

3. الدراسات السابقة

يتناول هذا القسم بالنقد والتحليل الأدبيات المتوفرة ومجموعة المعارف الحالية، حيث يربط بين الأسس النظرية والأدلة التجريبية لتعيين موقع الدراسة الحالية ضمن هذا الإطار المعرفي .وقد هُيكل هذا الاستعراض المرجعي حول محاور جوهرية تشمل نظريات تبني التكنولوجيا المالية، والتداعيات الاقتصادية الكلية لنظم الدفع الرقمي على أداء القطاع المصرفي، مع التركيز على دور قناة الودائع الخاصة كمتغير وسيط في تحقيق الاستدامة المالية والربحية المستقرة. تُركز دراسة (Balasundaram et al., 2025) على تحليل الدور المحوري للبنية التحتية الرقمية العامة في تحقيق التحول الاقتصادي، حيث قدمت دليلاً سببياً من واقع "ثورة UPI" على كيفية مساهمة أنظمة الدفع الرقمية في تعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية؛ وأظهرت النتائج أن تبني هذه التقنيات أدى إلى زيادة ملحوظة

في تسجيل الشركات الرسمية ونمو حسابات الادخار والمشاريع المملوكة للنساء، مقابل انخفاض الاعتماد على الاقتراض غير الرسمي، مما يعزز من فرضية بحثكم حول أهمية الأنظمة الرقمية في جذب السيولة النقدية المكتنزة وتحويلها إلى أوعية ادخارية واستثمارية رسمية تدعم الاستدامة المالية للقطاع المصرفي.

يستكشف البحث الذي أجراه (Yang et al., 2025) العلاقة الجدلية بين التحول الرقمي وظاهرة صيرفة الظل في الشركات الصينية المدرجة للمدة (2010-2023)، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتقنيات الرقمية في تحفيز الشركات على الانخراط في أنشطة مالية موازية بدلاً من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية .وتكشف مخرجات البحث أن الأدوات الرقمية، رغم كونها محركاً للابتكار، قد وفرت قنوات تقنية سهلت على الشركات -وخاصة الخاصة منها- توجيه مواردها نحو الاستثمارات المالية المضاربية سعياً وراء الربح السريع في ظل تراجع عائدات القطاع الحقيقي .وتؤكد الدراسة أن هذا المسار يتطلب تدخلاً تنظيمياً حكومياً لضمان توجيه التحول الرقمي نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية الحقيقية ومنع مخاطر صيرفة الظل التي قد تهدد الاستقرار المالي للمؤسسات.

بحثت دراسة (Kamau et al., 2025) في أثر الخدمات المالية الرقمية (DFS) على سلوكيات الادخار المستدام ضمن التعاونيات المالية في كينيا، حيث كشفت النتائج أن المزايا التقنية المتمثلة في السرعة والشفافية تعد محفزاً جوهرياً لاتخاذ قرارات ادخارية مستدامة، ولا سيما في جانب الودائع المصرفية. وأشارت الدراسة إلى أن إعادة استثمار العوائد تمثل محركاً رئيساً للاستدامة المالية، مؤكدةً على الدور المحوري الذي تلعبه التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي للفئات الأقل حظاً. ومع ذلك، لاحظت الدراسة تبايناً في تأثير هذه الخدمات عند التعامل مع الاستثمارات الرأسمالية (كالأسهم)، مما يستدعي ضرورة تبني استراتيجيات رقمية شاملة لضمان استمرارية السلوك الادخاري وتطوير العمليات التعاونية رقمياً. تناولت دراسة (Salaheldeen, 2025) الدور التحولي لريادة الأعمال الرقمية في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية، حيث استعرضت الدراسة الكيفية التي تساهم بها التقنيات الناشئة مثل الحلول المصرفية عبر الهاتف المحمول والمنصات المالية الرقمية—في ردم الفجوة بين الفئات المجتمعية المهمشة والخدمات المالية الرسمية. وأظهرت النتائج أن المبتكرين الرقميين يلعبون دوراً جوهرياً في ابتكار حلول تعالج التحديات المالية المحلية، مما يسهل الوصول إلى أنظمة الائتمان، والادخار، والمدفوعات، وهو ما ينعكس بدوره على تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. كما ناقشت الدراسة المعوقات الهيكلية التي تواجه هذا التحول، بما في ذلك التحديات التنظيمية ومحدودية الثقافة الرقمية، مقدمةً توصيات لصناع القرار بضرورة دعم البنية التحتية لريادة الأعمال الرقمية لتعزيز فاعلية الشمول المالي. بحثت دراسة (Akorsu ,2026) في الكيفية التي يؤثر بها الابتكار التكنولوجي على العلاقة بين التنمية المالية والتنمية المستدامة في 48 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء للمدة (2010-2019). وباستخدام تقنيات قياسية متقدمة (System GMM) وتحليل الشبكات النفسية، كشفت النتائج عن وجود تأثير متباين للمؤشرات المالية؛ حيث أظهر الائتمان المحلي للقطاع الخاص تأثيراً إيجابياً على أبعاد الاستدامة، بينما كان أثر السيولة المحلية (Broad Money) ضعيفاً أو سلبياً في بعض الجوانب. وأبرزت الدراسة الدور المعدل للابتكار التكنولوجي—المقاس بإنتاجية عوامل المعايير الكلية—(TFP) في تحسين مؤشرات الاستدامة الاجتماعية والبيئية وتقليل الانبعاثات الكربونية، مؤكدةً على ضرورة توجيه الائتمان نحو القطاعات الصديقة للبيئة لضمان مواءمة التطور المالي مع الأهداف التنموية الشاملة.

يعتمد النهج المقترح في هذا البحث على استخدام نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) عبر تقنية تحليل المسار لاختبار فرضية الوساطة التامة للودائع الخاصة. ويكمن الحل الذي يقدمه البحث في الكشف عن الميكانيكية التي ينتقل من خلالها أثر نظم الدفع الرقمي إلى الاستدامة المالية، حيث أثبت النموذج أن النجاح المالي للمصارف لا يتحقق من خلال التبني التقني المباشر، بل من خلال فاعلية هذه التقنيات في حشد السيولة المكتنزة ودمجها في الدورة المصرفية الرسمية. تكمن القيمة الجوهرية للبحث في إثبات أن أثر نظم الدفع الرقمي على ربحية المصارف (ROE) ليس مباشراً، بل يمر حتماً عبر "قناة الودائع ."هذه النتيجة تغير النظرة السائدة بأن مجرد امتلاك نظام دفع رقمي سيرفع الأرباح، وتؤكد أن القيمة الحقيقية للتقنية تكمن في قدرتها على جذب الكتلة النقدية المكتنزة ودمجها في النظام المصرفي، كذلك يقدم البحث قيمة علمية من خلال دراسة حالة العراق في المدة (2018-2025) ، وهي بيئة مرت بتحولات جذرية من "الاقتصاد النقدي" إلى "التبني الرقمي" القسري والمنظم .البحث يوثق "الطفرة الهيكلية" التي حدثت بعد عام 2023 نتيجة القرارات الحكومية الملزمة، ويحلل كيف أثر ذلك على الاستقرار المالي في ظل تحديات مثل "تسرب السيولة"

4. المنهجية

تنبثق أهمية البحث من تسليط الضوء على دور التقنيات المالية الحديثة في تغيير هيكلية العمل المصرفي العراقي. وتكمن الأهمية العلمية في تحليل كيفية مساهمة نظم الدفع الرقمي في تعزيز كفاءة الأداء المالي وتقليل التكاليف التشغيلية. أما الأهمية العملية، فتتجلى في تحديد المسار الذي تنتقل من خلاله آثار هذه النظم عبر قناة الودائع وصولاً إلى تحقيق الاستدامة المالية والربحية المستقرة للمصارف. يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها: "توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين نظم الدفع الرقمي والاستدامة المالية، وتلعب الودائع الخاصة دور الوسيط التام في تعزيز هذه العلاقة، حيث لا يظهر أثر النظم الرقمية على الربحية (ROE) إلا من خلال قناة الودائع. أعتمد البحث المنهج الكمي التحليلي (Quantitative Analytical Approach) باستخدام السلاسل الزمنية الشهرية للمدة من 2018 -2025. تم تصميم الدراسة كنموذج ارتباطي سببي يختبر أثر "نظم الدفع الرقمي" كمتغير مستقل، على "الاستدامة المالية" كمتغير تابع، مع فحص "الودائع الخاصة" كمتغير وسيط. ويمكن تمثيل الإجراءات التي اتبعت في البحث من خلال المتتالية المنطقية التالية:

1. مرحلة الاستقصاء وجمع البيانات :الحصول على البيانات المالية من التقارير السنوية ونشرات الإنذار المبكر للبنك المركزي العراقي.
2. مرحلة المعالجة القبلية :تحويل المبالغ لتوحيد القياس واختبار سكون السلاسل الزمنية (Stationarity Test) باستخدام اختبار ديكي-فولر (ADF) لضمان خلوها من جذر الوحدة.

3. مرحلة نمذجة المعادلات الهيكلية :(SEM) بناء نموذج تحليل المسار (Path Analysis) لتقدير المعاملات المعيارية للمسارات المباشرة وغير المباشرة.
4. مرحلة اختبار الفرضيات :تطبيق اختبار "الوساطة التامة" للتحقق مما إذا كان أثر التقنية يمر حتماً عبر قناة الودائع.
5. مرحلة تقييم جودة المطابقة :استخدام مؤشرات إحصائية مثل (CFI, RMSEA, SRMR) ومعامل التحديد (CD) للتأكد من القوة التفسيرية للنموذج.

وأعتمد البحث على بيانات ثانوية رسمية من القطاع المصرفي العراقي، تم استقاؤها من:

- بيانات نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) من المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- بيانات الودائع الخاصة ومعدلات العائد (ROE) من تقارير الاستقرار المالي والإنذار المبكر.
- تم استخدام برنامج STATA 19 كأداة برمجية أساسية لتنفيذ كافة الاختبارات الإحصائية والنمذجة الهيكلية.

5. النتائج والمناقشة

1.5 الإطار المفاهيمي لنظم الدفع الرقمي والودائع المصرفية والاستدامة المالية

أ. نظم الدفع الرقمي

يعتبر التقدم التكنولوجي أحد أهم العوامل التي ساهمت في تغيير مسار القطاع المصرفي، حيث طرأ تغيير كبير على شكل العمل المصرفي، نتيجةً للاعتماد المباشر على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية وتطويرها بكفاءة عالية بهدف ابتكار خدمات مصرفية جديدة وتطوير أساليب تقديمها لضمان انسيابية الخدمات المصرفية من المصارف إلى العملاء بسهولة ودقة (Awwad,2021,114). وقد شهدت نظم الدفع الرقمية تحول جذري ولا سيما تلك المتعلقة بأنظمة الدفع الإلكتروني، اذ حلت طرق الدفع الإلكتروني محل طرق الدفع التقليدية الامر الذي أدى الى توفر خدمات مالية رقمية وبأشكال متنوعة تتناسب مع طبيعة العمليات والصفقات ومع الاحتياجات المختلفة للعملاء (Ayoade et al.,2025)، اذ تعد أنظمة الدفع الإلكتروني بديلاً لعمليات الدفع التقليدية وأصبحت عنصراً هاماً في مختلف الاقتصادات في جميع أنحاء العالم اذ تعد المدفوعات التقليدية أقل كفاءة في المعاملات المالية، حيث أدى انتشار استخدام تكنولوجيا الإنترنت والتواصل مع الأنظمة الذكية إلى استحداث طرقاً وأساليب دفع جديد للتحويلات المالية، ويعرف نظام الدفع الإلكتروني بأنه شكل من أشكال الالتزام المالي الذي يشمل المشتري والبائع ويتم تسهيله عبر استخدام الاتصالات الإلكترونية (محمد وبتال ، 2025: 24)، كما يرى (Briggs) بأن نظام الدفع الإلكتروني هو شكلاً من أشكال نظام المعلومات بين المنظمات للتبادل النقدي، اذ يربط العديد من المنظمات والمستخدمين الأفراد، وقد يتطلب ذلك تفاعلات معقدة بين أصحاب المصلحة والتكنولوجيا (Briggs,2011,1)، كما تسهم أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي من خلال تحسين سرعة تنفيذ المعاملات المالية مقارنة بالطرق التقليدية، اذ تتميز هذه الانظمة بتسريع عمليات المعالجة وتحسين دقة التسوية، والحد من التكاليف التشغيلية المرافقة لإدارة المعاملات النقدية والشيكات نتيجة لما توفره اقتصاديات الحجوم الكبيرة من اختصار للتكاليف (Torki et al. 2020:117، خاصة مع تقليل الحاجة إلى المعاملات الورقية والإدارة اليدوية، وهو ما يمكن أن يساهم في زيادة الربحية من خلال تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف ، كما توفر وسائل الدفع الإلكتروني فرصا للأفراد الذين لا يملكون حسابات بنكية تقليدية للمشاركة في النظام المصرفي (الشرابي ،2025: 146) .

ب. الودائع المصرفية

تعد الودائع المصرفية مؤشراً لقياس مدى ثقة الجمهور في المصرف، ونظراً لأهمية الودائع تتنافس المصارف فيما بينها لجذب الزبائن وتحفيزهم على إيداع مدخراتهم، اذ تلعب الفوائد الممنوحة من قبل المصارف للمتعاملين معها دوراً هاماً في عملية كسبهم وتشجيعهم على إيداع مدخراتهم لديها (السعدي والطائي، 2025). ويمكن تعريف الودائع المصرفية على أنها تلك الأموال التي يقوم المودعون سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين بإيداعها لدى المصرف، اذ تمثل هذه الودائع الجزء الأكبر من التزامات للمصرف مقارنة بالالتزامات الأخرى، كما أنها إحدى المصادر الرئيسية التي تقوم المصارف التجارية بجمعها من عملائها فهي ركيزة أساسية لتنفيذ مجموعة متنوعة من أنشطتها (مسعود والناجح، 2025). وتتمثل أهمية هذه الودائع في دورها الحيوي في تقديم الخدمات المالية لاسيما دورها الرئيسي في منح الائتمان المصرفي، وبالتالي ينجم أي تقلص في حجم الودائع المصرفية عن تأثير سلبي مباشر على فاعلية المصارف التجارية، وبناء على ذلك تتبنى المصارف التجارية جهودا متسارعة لجذب المزيد من الودائع بأشكالها المختلفة لضمان استمراريتها في ساحة المنافسة المصرفية ، بما في ذلك المنافسة بين المصارف العامة والخاصة المحلية والأجنبية (نصر الله وصدقه،2023) ، وتعتمد هذه الجهود على مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، تنوعت ما بين التقليدية المعتمدة منذ مدة طويلة والحديثة المبتكرة التي تتلاءم مع متطلبات واحتياجات العملاء في الوقت الحاضر ، كما أن للودائع المصرفية أهمية في امتصاص القوة الشرائية الفائضة إذا كانت موجة نحو الادخار، والحد من الاكتناز كونه يعمل على تعطيل الأموال وحجبها عن النفع العام، كما تساعد في كبح جماح التضخم (محسن،2015).

ت. الاستدامة المالية

تعرف الاستدامة المالية بأنها بقدرة المؤسسة على بدء أعمالها وتنميتها والحفاظ عليها باستقرار مالي على المدى القصير والطويل، ويتطلب تحقيق الاستدامة المالية تطوير خطة تحدد أهداف طويلة المدى وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى مراقبة التدفق النقدي للتأكد من أن النفقات الصادرة لا تزيد عن الأموال الواردة والعمل على توجيه هذه التدفقات على النحو الذي يمكن المؤسسات من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع (البشير، 2020). وتشير الاستدامة المالية للمصارف في القدرة على سداد الالتزامات

المالية والتشغيلية وتخفيف المخاطر وتوفير موارد طويلة الأجل والاحتفاظ بالأرباح لتمويل التوسع وزيادة النمو والحد من الضائقة المالية (Ali et al., 2024).

2.5 التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

أ. تحليل قيمة المبالغ المتداولة ضمن نظام الدفع بالتجزئة IRPSI

يعكس الجدول الخاص بنظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) تطور جوهري وتاريخي في السلوك المالي العراقي، اذ يبين انتقال الاقتصاد من الاعتماد النقدي إلى تبني المدفوعات الرقمية وبشكل متسارع ، فعند النظر إلى بيانات عام (2018) نجد أن النظام كان في مرحلة التأسيس، إذ كانت قيم الحركات الشهرية تتراوح عند مستويات منخفضة (بمتوسط 30 مليار دينار في بداية العام) وقد يعزى السبب في ذلك إلى ضعف البنية التحتية لنظم الدفع الرقمي ونقاط البيع (POS) حينها واقتصار استعمال البطاقات غالباً على السحب النقدي المباشر بدلاً من استعمالها للدفع الإلكتروني، وكان ذلك بالتزامن مع المراحل الأولى لمشروع توطين الرواتب الذي لم يكن قد غطى كافة القطاعات بعد. ومع بداية عام (2019)، بدأت حجم التحويلات تأخذ منحنى تصاعدياً أكثر وضوح، اذ قفزت الأرقام بشكل ملحوظ لتغلق عند حاجز (643) مليار دينار، ويعود ذلك لزيادة الوعي المصرفي من جهة وتوسع قاعدة الشمول المالي الناجمة عن إلزام المزيد من الدوائر الحكومية بمشروع التوطين من جهة اخرى، الامر الذي عمل على خلق قاعدة عملاء أكبر ذات تعامل بالبطاقات الإلكترونية.

إلا أن سنة (2020) جاءت لتفرض واقع مغاير بسبب التداعيات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا، اذ نلاحظ تذبذب في الأشهر الأولى بسبب الإغلاق العام وتقييد الحركة التجارية، الا ان الامر سرعان ما تحول من التهديد إلى فرصة، فهذه الاوضاع الاستثنائية أجبرت المستهلكين في البحث عن بدائل للدفع النقدي من اجل تقليل التعامل بالعملة الورقية، الامر الذي مهد الطريق لنمو ملحوظ في قيمة المبالغ المحولة عبر نظام الدفع بالتجزئة في نهاية العام، مدعوماً بتغير سعر الصرف في كانون الأول (2020) الذي دفع السوق لإعادة ترتيب أولوياته المالية.

جدول 1. نظام الدفع بالتجزئة IRPSI من خلال البطاقات المحلية

	2018	2019	2020	2021
كانون الثاني	305355000	6767125266	48582752162	161893988270
شباط	1609505091	8460696988	58162929602	169005453940
آذار	2076698094	11700839869	89195688555	247819357817
نيسان	2200760980	16697996551	87596271758	214470758225
آيار	2488602890	18724587933	72507966187	290699063764
حزيران	2080499826	14261216792	89188507834	346131268626
تموز	2495313988	21815815723	175932573993	309295536484
آب	2458907181	25184942559	131641033008	344277693260
ايلول	2860898514	38350013130	62824903658	377141236075
تشرين الاول	3501808065	42815390876	158378404981	453955870368
تشرين الثاني	5719414744	37637176442	261530046056	448941840459
كانون الاول	6391502680	64327350688	213685793255	539438963542
معدل النمو المركب	%28.8	%20.6	%13.1	%10.6
	2022	**2023**	**2024**	**2025**
كانون الثاني	231552621643	596650527184	1015333070293	2423092000000
شباط	610126657710	769199055947	1167593991661	2313825000000
آذار	790707151688	930035743639	1354576452792	2647895000000
نيسان	969361307886	840650293400	1486259526435	2235740000000
آيار	621359396289	698992268404	1709832720051	2675450000000
حزيران	832000782301	823045311446	1680654397697	2348808000000
تموز	713338192133	785617770756	2040970761650	2881552000000
آب	762191242453	808375572338	2010568429781	2640692000000
ايلول	758630345324	739975523886	2111295501407	2984232000000
تشرين الاول	564134282446	866638426849	2168098250253	
تشرين الثاني	679523733344	814035657773	2011866762493	
كانون الاول	676518442391	949045938893	2356063786789	
معدل النمو المركب	%9.3	%3.9	%7.3	%2.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2018-2025).

شهد عام (2021) بداية مرحلة التعافي والانطلاق، اذ استمر النسق التصاعدي لقيمة المبالغ التي تتم عبر هذا النظام، مسجلاً قفزات نوعية وصلت إلى أكثر من نصف تريليون دينار في بعض الأشهر وهو ما يعكس نضوج الثقة بين المواطن والقطاع المصرفي العراقي من جهة ومن جهة اخرى توسع البنك المركزي العراقي في منح التراخيص لشركات الدفع الإلكتروني.
واستمر هذا الزخم خلال عام (2022) الذي شكل الأرضية الصلبة للتوسع الرقمي اللاحق، اذ بدأت الأرقام تقترب من حاجز الترليون دينار بشكل مطرد، نتيجة السياسات الرقابية التي بدأت تحد من التعاملات النقدية الكبيرة وتشجع على القنوات الرسمية.
أما التحول الجذري أو ما يمكن تسميته بـالطفرة الهيكلية في البيانات، فقد بدأ فعلياً في عام (2023) وتجلى بوضوح في عامي (2024، 2025)، ففي عام (2023) كسرت التداولات بالنظام حاجز التريليون دينار في نهاية العام لتقفز في عام (2024) وتبدأ بـ (1) تريليون دينار في شهر كانون الثاني وتنهي العام بـ (2.3) تريليون دينار. هذا النمو المتزايد ليس عشوائياً بل هو نتيجة مباشرة وحتمية للقرارات الصادرة من مجلس الوزراء العراقي والتي ألزمت المراكز التجارية ومحطات الوقود والدوائر الحكومية بتوفير واستعمال نقاط البيع (POS)، بالإضافة الى ربط تجديد المعاملات الحكومية (مثل الجوازات والمرور) بالدفع الإلكتروني حصراً. توج هذا المسار في بيانات عام (2025) التي تظهر استقراراً عند مستويات قياسية (قرابة 2.9 تريليون دينار في أيلول)، مما يشير إلى أن الدفع الإلكتروني لم يعد خيار ترفيهي فحسب بل أصبح جزءاً من الدورة الاقتصادية اليومية للمواطن العراقي. كما يلاحظ انخفاض معدل النمو المركب في السنوات الأخيرة (2.3%) في عام (2025) مقارنة بـ (28.8%) في (2018) وهذا التباطؤ النسبي في نسبة النمو المركب طبيعي جداً ويعزى إلى تضخم القاعدة، اذ أن تحقيق نمو بنسبة مئوية كبيرة يصبح أصعب كلما كبر حجم المبالغ المتداولة، مما يعني وصول الاقتصاد إلى مرحلة من النضوج والتشبع وليس التراجع، والشكل الاتي يمثل تطور نظام الدفع بالتجزئة في العراق

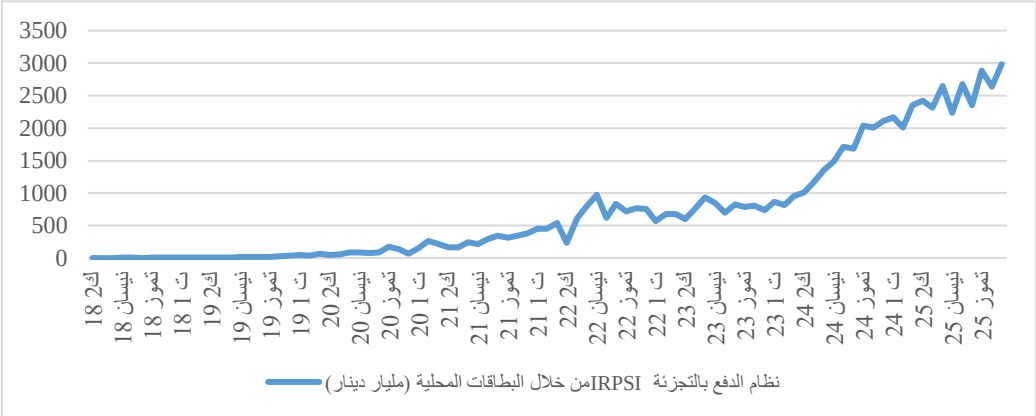

الشكل 1. تطور نظام الدفع بالتجزئة IRPSI من خلال البطاقات المحلية للمدة (2018-2025)
المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (1)

ب. تحليل الودائع الخاصة لدى المصارف التجارية
عند النظر إلى الجدول (2) ففي عام (2018) نجد أن الودائع الخاصة لدى المصارف الحكومية والاهلية كانت تتسم بالاستقرار النسبي عند مستويات متواضعة (16 تريليون دينار) وهو ما يشير الى السلوك التقليدي للمودع العراقي في تلك المدة والذي كان يفضل اكتناز النقد خارج القطاع المصرفي. لكن عام (2019) شكل نقطة تحول هيكلية مهمة في تاريخ الودائع ، إذ يلاحظ قفزة كبيرة ومفاجئة في حجم الاموال الخاصة المودعة ، حيث ارتفعت الأرقام من مستويات مقاربة لـ (16) تريليون إلى حاجز الـ (27 و 30) تريليون دينار في بعض الأشهر، هذا التضاعف في حجم الودائع لا يمكن تفسيره بعوامل اقتصادية اعتيادية فقط بل يعود السبب الى نتيجة مباشرة للتطبيق الإلزامي لمشروع توطين الرواتب الذي ألزم الموظفين على فتح حسابات مصرفية، الامر الذي حول الرواتب من الدفع النقدي المباشر إلى قيود وودائع في سجلات المصارف حتى وإن كانت بشكل ودائع جارية ذات الاجل القصيرة .

جدول 2. الودائع الخاصة لدى المصارف التجارية (بالمليون)

	2018	2019	2020	2021
كانون الثاني	16821120	27234407	16982099	35826331
شباط	16701500	27614887	17360675	36002092
آذار	16649573	28002899	27234447	35332943
نيسان	16619192	28332994	27614927	36710388
آيار	16782806	28299104	28002939	37241432

حزيران	16159028	29680849	28333035	38664060
تموز	16144918	30237594	28299145	39973840
آب	16259500	30393724	29680890	41040696
ايلول	16310989	30728955	30237635	40730546
تشرين الاول	16479481	30163397	30393765	42017944
تشرين الثاني	16982060	30082979	30728997	40912634
كانون الاول	17360636	30708684	30163439	43243055
معدل النمو المركب	0.003	0.010	0.049	0.016
	2022	**2023**	**2024**	**2025**
كانون الثاني	42895352	54845773	56321437	52124873
شباط	43215639	52590373	55843465	52028481
آذار	43483145	52559262	54357955	53087594
نيسان	45147886	53566237	53687033	53387282
آيار	45023589	53184370	55043795	52671871
حزيران	48586650	54589559	55903931	54156228
تموز	48063722	56741213	55932696	54589487
آب	49153006	54564370	54676668	52642563
ايلول	48782876	54426463	55923931	52997779
تشرين الاول	51480084	54235448	53539234	
تشرين الثاني	53538545	55450159	53597463	
كانون الاول	54976187	56556663	53033824	
معدل النمو المركب	0.021	0.003	-0.005	0.002

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2018-2025).

ومع بداية سنة (2020) تعرضت قاعدة الودائع لصدمة السيولة، اذ تظهر البيانات انخفاض حاد في بداية العام لتعود لمستويات الـ (16) تريليون وهو ما يتزامن مع الأزمة المالية الخانقة التي شهدها الاقتصاد العراقي وتأخر الرواتب وبدايات جائحة كورونا الامر الذي دفع الجمهور لسحب مدخراتهم. إلا أن هذا التراجع لم يستمر بشكل طويل حيث استعادت المصارف تعافيها في النصف الثاني من نفس العام لتعود الودائع للارتفاع عند حاجز (30) تريليون دينار ، وان هذا الارتفاع كان مدعوم بإجراءات البنك المركزي لتعزيز السيولة . شهدت المدة الممتدة (2021-2023) ما يمكن تسميته بمرحلة التراكم الرأسمالي، اذ أخذت الودائع مسار تصاعدي ثابت وقوي ، ففي عام (2021) ارتفعت الودائع الخاصة من (35) تريليون لتصل إلى (43) تريليون، واستمر هذا الزخم في عام (2022) ليصل إلى مستويات (54) تريليون، وقد بلغ ذروته في (2023) عند (56) تريليون دينار. ويرى الباحثين ان المحرك الأساسي لهذا النمو في حجم الودائع لم يكن فقط زيادة الوعي المصرفي فحسب وانما كان نتيجة الآليات الجديدة لتمويل التجارة الخارجية ومنها المنصة الإلكترونية، اذ أصبح التاجر ملزماً بإيداع الدينار العراقي في حساباته المصرفية من اجل طلب الدولار بالسعر الرسمي، الامر الذي أدى إلى تحول عكسي للنقد من التجار والمواطنين إلى خزائن المصارف من اجل التغطية، هذا ما ساعد على زيادة حجم الودائع الخاصة بشكل غير مسبوق.

لكن بيانات عامي (2024، 2025) اظهرت تراجع في حجم الودائع اذ سجل معدل النمو المركب قيمة سالبة بلغت (0.005) في سنة (2024)، حيث تراجعت الودائع الخاصة من ذروتها (56 تريليون) إلى (53) تريليون في نهاية العام، واستمرت عند مستوى (52) تريليون في (2025). هذا التراجع قد يعزى إلى عدة أسباب أولها توجه السيولة النقدية نحو قطاع العقارات الذي شهد طفرة سعرية، مما دفع المودعين لسحب أموالهم للاستثمار في الأصول الثابتة بدلاً من تجميدها في المصارف، وثانيا قد يكون نتيجة لبعض الاضطرابات في سوق الصرف الموازي والعقوبات التي طالت بعض المصارف الخاصة الامر الذي خلق حالة من الحذر دفعت كبار المودعين لسحب جزء من سيولتهم. ان هذا الانكماش يشير إلى أن المصارف تواجه تحدي في الحفاظ على السيولة المتراكمة، وأن اصحاب الأموال يبحثون عن قنوات استثمارية أخرى خارج الجهاز المصرفي، والشكل الاتي يمثل تطور الودائع الخاصة في العراق:

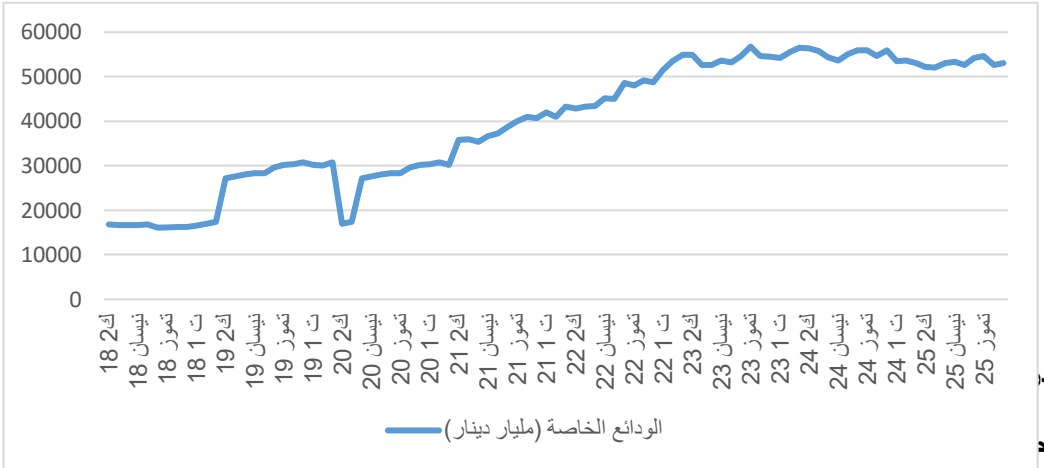

المصدر

ت. تحـ

يعتبر العائد على حقوق الملكية (ROE) بمثابة المرآة العاكسة للكفاءة التشغيلية والربحية النهائية للقطاع المصرفي العراقي، وهي المحصلة التي تعكس الحراك المالي السابق. فعند تتبع المسار الزمني لهذا المؤشر في الجدول () نجد أن القطاع المصرفي العراقي قد مر برحلة تحول من الربحية التقليدية الهشة إلى الاستدامة المالية العالية. ففي مرحلة ما قبل وما بعد الجائحة مباشرة وبالتحديد بين عامي (2018و2021)، اتسم الأداء بالتواضع والتذبذب الحاد، اذ ان العوائد كانت في (2018 و2019) كانت تتحرك ضمن هامش ضيق (2% -4%) تقريباً مما يشير اعتماد المصارف العراقية آنذاك على مصادر إيرادات تقليدية ومحدودة وتفتقر إلى العمق الاستثماري. وقد سجل معدل العائد في مطلع عام (2021) أدنى مستوياته في الجدول اذ بلغ (1.54%) متأثراً بالتبعات الاقتصادية القاسية لجائحة كورونا وتغيير سعر الصرف، مما وضع المصارف تحت ضغط كبير لتكوين المخصصات وحماية رؤوس أموالها بدلاً من تنميتها. ومع انحسار الأزمة شكل عام (2022) نقطة الانعطاف الحقيقية في مسار الربحية فقد بدأ القطاع يستعيد نشاطه بشكل متسارع مغلقاً العام عند (10.3%) هذا التحسن لم يكن وليد الصدفة بل كان نتاجاً لتحسن البيئة الاقتصادية وبدء التحول الرقمي بالظهور، اذ بدأت المصارف بتنويع مصادر دخلها.

جدول 3. معدل العائد على حقوق الملكية ROE للقطاع المصرفي العراقي

	2018	2019	2020	2021
آذار	2.12	1.04	2	1.54
حزيران	3.7	2.95	3.28	3.72
ايلول	4.36	5.37	4.44	5.7
كانون الاول	4.37	6.87	7.2	5.14
معدل النمو المركب	0.198	0.603	0.377	0.352
	2022	**2023**	**2024**	**2025**
آذار	7.8	15.5	14.04	11.96
حزيران	8.2	10.44	13.07	12.85
ايلول	11.1	11.69	12.6	12.66
كانون الاول	10.3	9.06	8.33	
معدل النمو المركب	0.072	-0.126	-0.122	0.019

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي العراقي، تقارير الإنذار المبكر، بيانات فصلية للمدة (2018-2025).

الا أن المدة (2023-2024) شهدت ما يسمى بالربحية العالية المصحوبة بالتقلبات الموسمية ، اذ نلاحظ في هذين العامين نمط متكرر تبدأ السنة بقفزات ربحية كبيرة (15.5%) في بداية (2023) ، و(14.04%) في مطلع (2024) ثم تأخذ بالتراجع التدريجي في نهاية كل العام ، و يُعزى هذا النمط إلى الصراع بين فرص الربح السهلة الناتجة عن فروقات العملة والعمليات التجارية في بداية المدة وبين تكاليف الامتثال الصارمة التي فرضها البنك المركزي والمنصة الإلكترونية في وقت لاحق والتي قلصت هامش الربحية وألزمت المصارف بضوابط أكثر صرامة مما خفض الأرباح وجعلها أكثر واقعية في نهاية كل عام. اما في عام (2025) نجد أن المعدل قد استقر أخيراً عند مرحلة النضوج المالي، فالأرقام تظهر ثبات ملفت عند مستويات مرتفعة تتراوح (12% -12.85%) دون تقلبات حادة، هذا الاستقرار يشير بوضوح إلى أن المصارف العراقية نجحت في تكييف نماذج أعمالها مع المتطلبات الجديدة وصولاً إلى صيغة ربحية مستدامة، والشكل الاتي يمثل تطور العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي العراقي:

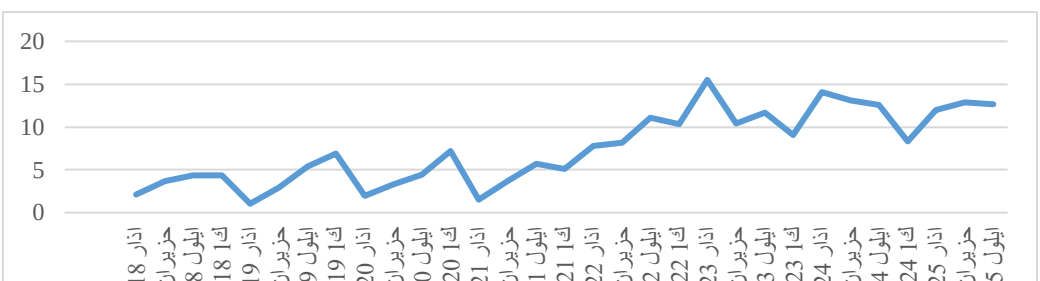

الشكل (1) تطور العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2018-2025)
المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (3)

3.5 قياس الدور الوسيط للودائع الخاصة بين نظم الدفع الرقمي والاستدامة المالية

أ. توصيف النموذج

يعتمد البحث في الجانب القياسي على منهجية تحليل المسار(Path Analysis) ، والتي تعد إحدى تقنيات نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)اذ تم اختيار هذه المنهجية لقدرتها على اختبار النماذج السببية وتوضيح ميكانيكية التأثير بين متغيرات البحث مما يتيح تجاوز حدود الانحدار التقليدي من خلال اختبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغير المستقل نظم الدفع الرقمي (نظام الدفع بالتجزئة IRPSI) في المتغير التابع الاستدامة المالية (مؤشرات الربحية ROE) ووجود متغير وسيط (الودائع الخاصة)، مما يوفر صورة أكثر دقة وشمولية للديناميكية المالية في القطاع المصرفي العراقي.

6. تقدير واختبار النموذج

1.6 اختبار سكون النموذج

يظهر الجدول (4) نتائج اختبار ديكي-فولر (Dickey-Fuller) أن جميع متغيرات النموذج تتسم بالسكون عند المستوى ، فعند النظر إلى القيم الاحتمالية (P-value) لماكينون(MacKinnon) نجد أن متغير نظم الدفع بالتجزئة (irpsi) بلغت قيمته الاحتمالية (0.0137)، ومتغير الودائع الخاصة (dep) بلغ (0.0399)، بينما سجل متغير العائد على حقوق الملكية (roe) فقد بلغ (0.0369). وبما أن جميع هذه القيم الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (5%) فهذا يعني رفض فرضية العدم (التي تنص على وجود جذر وحدة) وقبول الفرضية البديلة. هذا يؤكد أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاثة ساكنة ومتكاملة من الدرجة صفر I(0) ، مما يعني إمكانية استخدام هذه المتغيرات بمستوياتها الحالية في نماذج الانحدار والتحليل القياسي دون الحاجة لإجراء تحويلات الفروق.

جدول 4. اختبار سكون متغيرات النموذج

Dickey–Fuller test for unit root			Number of obs = 92	
Variable: irpsi			Number of lags = 0	
Test	-------- critical value---------			
statistic	1%	5%	10%	
Z(t)	-3.326	-3.521	-2.896	-2.583
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0137.				
Variable: dep			Number of lags = 0	
statistic	1%	5%	10%	
Z(t)	-3.761	-3.521	-2.896	-2.583
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0399.				
Variable: roe			Number of lags = 0	
statistic	1%	5%	10%	
Z(t)	-4.890	-3.521	-2.896	-2.583
MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0369.				

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 19

2.6 تقدير نموذج المعادلات الهيكلية (SEM)

تشير نتائج تقدير النموذج الهيكلي في الجدول (5) إلى طبيعة العلاقات التشابكية بين متغيرات البحث، فعند تتبع مسارات التأثير نلاحظ وجود تأثير إيجابي قوي وذات معنوية عالية لنظم الدفع بالتجزئة (irpsi) في الودائع الخاصة (dep) ، حيث بلغ معامل المسار المعياري (0.937) عند مستوى احتمالية (0.000)، الامر الذي يؤكد أن التوسع في تبني انظمة الدفع الإلكتروني يساهم جوهرياً وبشكل ومباشر في تعزيز القناة الودائعية للمصارف. وفي المرحلة الثانية من النموذج ظهرت النتائج أن للودائع الخاصة تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية (roe) ، اذ بلغ معامل التأثير (0.629). غير ان المسار المباشر من نظم الدفع (irpsi) نحو العائد على حقوق الملكية (roe) كان غير دال إحصائياً، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.349)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%). هذه النتائج تؤكد أن الودائع الخاصة تلعب دور "الوسيط التام في هذا النموذج، أي أن نظم الدفع بالتجزئة لا ترفع ربحية المصارف بشكل

مباشر وفوري، بل يمر تأثيرها عبر قناة الودائع فهي تعمل أولاً على جذب وتعظيم الودائع ومن ثم تقوم المصارف بتوظيف هذه الودائع لتعظيم العائد للمساهمين.

جدول 5. تقدير نموذج المعادلات الهيكلية (SEM)

Structural equation model — Number of obs = **93**
Estimation method: **ml**

Log likelihood = **49.560961**

Standardized	Coefficient	OIM std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Structural						
dep						
irpsi	.9373235	.0094283	99.42	0.000	.9188442	.9558027
_cons	31.35501	1.502509	20.87	0.000	28.41015	34.29987
roe						
dep	.6299536	.1769266	3.56	0.000	.2831837	.9767234
irpsi	.170006	.1815087	0.94	0.349	-.1857444	.5257565
_cons	-26.65376	5.431	-4.91	0.000	-37.29832	-16.00919
var(e.dep)	.1214247	.0176748			.0912861	.1615138
var(e.roe)	.3734895	.0524936			.2835586	.491942

LR test of model vs. saturated: chi2(**0**) = **0.00** — Prob > chi2 = .

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 19

3.6 تقدير التأثيرات (Direct & Indirect Effects)

أولاً: التأثيرات المباشرة (Direct Effects) أظهرت النتائج في الجدول اعلاه وجود تأثير مباشر إيجابي وعالي المعنوية لنظم الدفع بالتجزئة (irpsi) في الودائع الخاصة (dep)، اذ بلغ معامل التأثير (0.171) وبمستوى معنوية (0.000)، مما يؤكد فاعلية التقنية في جذب المدخرات. في المقابل ثبت وجود تأثير مباشر إيجابي للودائع الخاصة في العائد على حقوق الملكية (roe) بمعامل (0.063) وبمستوى معنوية (0.001). الا انه لم يظهر أي تأثير مباشر ذات دلالة إحصائية لنظم الدفع بالتجزئة في العائد على حقوق الملكية، اذ بلغ المعامل (0.003) بقيمة احتمالية غير معنوية (0.350)، مما ينفي وجود علاقة سببية مباشرة بينهما.

ثانياً: التأثيرات غير المباشرة (Indirect Effects) يتبين وجود تأثير غير مباشر ذي دلالة إحصائية عالية لنظم الدفع بالتجزئة في العائد على حقوق الملكية، اذ بلغ هذا التأثير (0.0108) بقيمة احتمالية (0.001) وهذا يدل ان الأثر ينتقل عبر المتغير الوسيط (الودائع الخاصة)، ويؤكد أن الفائدة الاقتصادية لنظم الدفع لا تصل إلى ربحية المصرف إلا بعد مرورها بقناة الودائع.

ثالثاً: التأثيرات الكلية (Total Effects) عند دمج التأثيرين (المباشر وغير المباشر) نجد أن التأثير الكلي لنظم الدفع في العائد على حقوق الملكية أصبح ذات دلالة إحصائية بمعامل بلغ (0.0139) ومستوى دلالة (0.000) ، اذ تؤكد هذه النتائج فرضية الوساطة التامة حيث تلعب الودائع الخاصة دور الجسر الذي ينقل أثر التطور التقني في نظم الدفع إلى الأداء المالي للمصارف وبدون هذه الودائع لا يكون لنظم الدفع أثر ملموس على ربحية المصارف في عينة البحث.

الجدول 6. تقدير التأثيرات (Direct & Indirect Effects)

Direct effects

	Coefficient	OIM std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Structural						
dep						
irpsi	.1710892	.0065955	25.94	0.000	.1581624	.1840161
roe						
dep	.0632872	.0182705	3.46	0.001	.0274776	.0990968
irpsi	.0031175	.0033349	0.93	0.350	-.0034188	.0096538

Indirect effects

	OIM Coefficient	std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Structural						
dep						
irpsi	0	(no path)				

Total effects

	OIM Coefficient	std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Structural						
dep						
irpsi	.1710892	.0065955	25.94	0.000	.1581624	.1840161
roe						
dep	.0632872	.0182705	3.46	0.001	.0274776	.0990968
irpsi	.0139452	.0012348	11.29	0.000	.0115251	.0163654

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 19

4.6 اختبار جودة النموذج

يوضح الجدول (7) نتائج اختبارات جودة المطابقة والتي تهدف إلى التحقق من مدى التوافق للنموذج الهيكلي المقترح مع البيانات الفعلية للمشاهدات، اذ تشير جميع المؤشرات الإحصائية المستخرجة إلى تمتع النموذج بمطابقة تامة ومثالية وهو ما يعكس دقة عالية في بناء العلاقات الهيكلية بين المتغيرات. وبالنظر إلى مؤشرات الخطأ، سجل جذر متوسط مربعات خطأ التقريب (RMSEA) قيمة مثالية بلغت (0.000)، مع احتمالية قدرها (1.000) مما يؤكد خلو النموذج من أخطاء التقريب الجوهرية. كما جاءت قيمة الجذر المعياري لمتوسط مربعات البواقي (SRMR) مساوية للصفر (0.000)، مما يعزز دقة النموذج في تقليل البواقي إلى أدنى حد ممكن. أخيراً، بلغت قيمة معامل التحديد الكلي للنموذج (CD) نحو (0.88) وهي نسبة مرتفعة جداً وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة والوسيطة في النموذج قادرة على تفسير ما نسبته (88%) من التباين في المتغيرات التابعة مما يضيف موثوقية عالية وقوة تفسيرية كبيرة للنتائج المستخلصة من هذا النموذج.

جدول 7. اختبار جودة النموذج

Fit statistic	Value	Description
Likelihood ratio		
chi2_ms(0)	0.500	model vs. saturated
p > chi2.		
chi2_bs(3)	287.679	baseline vs. saturated
p > chi2	0.000	
Population error		
RMSEA	0.000	Root mean squared error of approximation
%90CI, lower bound	0.000	
upper bound	0.000	
pclose	1.000	Probability RMSEA <= 0.05
Information criteria		
AIC	-85.122	Akaike's information criterion
BIC	-67.394	Bayesian information criterion
Baseline comparison		
CFI	1.000	Comparative fit index
TLI	1.000	Tucker–Lewis index
Size of residuals		
SRMR	0.000	Standardized root mean squared residual
CD	0.880	Coefficient of determination

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 19

7. الاستنتاجات

أ. تحول نظام الدفع بالتجزئة في العراق من مرحلة التأسيس الهش إلى مرحلة النضوج الهيكلي، اذ لم يعد النمو في المدفوعات الرقمية مجرد طفرة عشوائية بل أصبح اتجاهاً اقتصادياً مستداماً مدفوعاً بقرارات حكومية مما يعكس انتقال الاقتصاد تدريجياً من هيمنة النقد إلى التبني الرقمي.
ب. أظهرت حركة الودائع الخاصة حساسية عالية تجاه السياسات الإدارية والنقدية (مثل توطين الرواتب والمنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية) أكثر من تأثرها بسلوك الادخار الطوعي، ورغم النمو المتحقق بدأت تظهر مؤخراً بوادر لتسرب السيولة خارج القطاع المصرفي
ت. نجح القطاع المصرفي في الانتقال من مرحلة الربحية المتذبذبة والمتأثرة بالأزمات إلى مرحلة "الاستدامة المالية"، حيث تكيفت المصارف مع معايير الامتثال والمنصات الإلكترونية، مما خلق نموذج أعمال أكثر واقعية واستقراراً يحقق عوائد مرتفعة وثابتة لحقوق الملكية.
ث. أثبت التحليل القياسي وجود علاقة سببية مباشرة وقوية جداً بين تبني نظم الدفع الرقمي وبين نمو الودائع الخاصة، مما يعني أن التكنولوجيا المالية ليست مجرد أداة لتسهيل المعاملات، بل هي "المحرك الأساسي" والفعال في جذب الأموال المكتنزة ودمجها داخل الجهاز المصرفي، وتعتبر القناة الأهم لتعزيز الشمول المالي.
ج. عدم التأثير لنظم الدفع في العائد على الملكية يشير إلى خلل في هيكل إيرادات المصارف العراقية والتي لا تزال تعتمد بشكل مفرط على هامش الفائدة، بينما فشلت الإيرادات من العمولات والخدمات الرقمية في تغطية تكاليفها أو تشكيل رافد ربحي مستقل.

8. التوصيات

أ. ضرورة استمرار البنك المركزي والحكومة في سياسة الإلزام التدريجي للدفع الإلكتروني في كافة القطاعات الحيوية سواء الخاصة منها والعامة، مع التركيز على تعزيز البنية التحتية الرقمية لضمان استيعاب الزخم المتصاعد في العمليات وتجنب الاختناقات التقنية التي قد تزعزع ثقة الجمهور بالنظام.
ب. على المصارف التجارية عدم الاعتماد فقط على الودائع القسرية (الناتجة عن التوطين أو متطلبات التجارة) بل يجب عليها ابتكار أوعية ادخارية واستثمارية تنافسية بعوائد حقيقية لجذب السيولة المكتنزة وضمان بقاء الأموال داخل الدورة المصرفية.
ت. يجب على إدارات المصارف الحفاظ على هذا المستوى من النضوج المالي من خلال تعزيز إدارة المخاطر وتنويع مصادر الدخل التشغيلي (الخدمات المصرفية الحقيقية) بدلاً من الاعتماد على إيرادات فروقات العملة، لضمان استمرار تصاعد العائد على حقوق الملكية حتى في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.
ث. يجب التركيز على كفاءة "إدارة الأصول والخصوم" داخل المصارف؛ فبما أن التقنية نجحت في توفير السيولة (الودائع)، فإن التحدي والإجراء المطلوب الآن هو التوظيف الكفء والآمن لهذه الأموال في محافظ ائتمانية واستثمارية تكون مدرة للدخل لضمان تحويل النجاح التقني إلى عائد مالي ملموس للمساهمين.

المراجع

البشير، ابراهيم فضل المولى (2020). أثر التنافسية المصرفية على الاستدامة المالية للمصارف العراقية خلال المدة من 2015-2020. مجلة الجامعة العراقية، العدد (68 ج3).
السعدي، بتول شمران خزعل، والطائي، هدى علي حبيب (2025). أثر العوامل الداخلية للمؤسسات المصرفية في تنمية الودائع المصرفية: دراسة ميدانية على المصرف العراقي في بغداد. مجلة العلوم التربوية والانسانية، العدد 45، ص ص: 138-159؛ https://api.semanticscholar.org/CorpusID:279285342
الشرابي، محمد يونس (2024). أثر وسائل الدفع الالكتروني في كفاءة الاداء المصرفي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العرقي للمدة 2018-2022. مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 5، العدد 2، ص ص: 143-152، https://doi.org/10.56967/ejfb2024413
محسن، مها مزهر (2015). أثر هيكلية الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2008-2012. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 46، ص ص: 85-112.
محمد، حسين جمعه، وبتال، أحمد حسين (2025). أثر المدفوعات الالكترونية على مؤشر حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 6، العدد 2، https://doi.org/10.56967/ejfb2025498
مسعود، أحمد سعد أحمد، والناجح، ليلى مفتاح محمد (2025). نظام ضمان الودائع ودوره في تحقيق استقرار الودائع المصرفية: دراسة ميدانية عن مصرف الصحاري. مجلة جامعة الزيتونة، العدد 55، ص ص: 218-238، DOI:10.35778/jazu.i55.a571
مصطفى، هبة الله نصر حسن؛ صدقة، ريشار ميلاد. (2023). الكثافة المصرفية وعلاقتها في تعزيز حجم الودائع المصرفية: بحث تحليلي للقطاع المصرفي العراقي .العدد الخاص بمؤتمر، ج. 2، ص ص: 439-472. كربلاء، العراق: جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، https://search.emarefa.net/detail/BIM-1609835

Ali, J., Hussain, K.N., Alnoor, A., Muhsen, Y.R., & Atiyah, A.G. (2024). Benchmarking methodology of banks based on financial sustainability using CRITIC and RAFSI techniques. Decision Making: Applications in Management and Engineering، 7(1), 315-341. DOI:10.31181/dmame712024945

Awwad, B.S. (2021). The role of e-payments in enhancing financial performance: A case study of the Bank of Palestine. Banks and Bank Systems, 16(4), 114. DOI:10.21511/bbs.16(4).2021.10

Ayoade, O.V., & Isibor, A., & Akinrinola, O. (2025). Digital Payment Platforms and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria. African Journal of Accounting and Financial Research, 8, 167-181. DOI:10.52589/AJAFR-GJ5UU7MC

Balasundaram, E.V.A., Navalgund, N.P.A., & Hanji, S. (2025). The impact of digital public infrastructure on financial inclusion and economic growth in rural India: Evidence from the UPI revolution. Indian Growth and Development Review, 19(1), 109-126. https://doi.org/10.1108/IGDR-12-2024-0213

Briggs, A., & Brooks, L. (2011). Electronic payment systems development in a developing country: The role of institutional arrangements. The Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries, 49(1), 1-16. DOI:10.1002/j.1681-4835.2011.tb00347.x

Kamau, J.N., Mathuva, D.M., & Ndiritu, S.W. (2025). Unlocking sustainable savings through digital financial services: A cooperative lens from Kenya. Sustainable Futures, 9, 100677. https://doi.org/10.1016/j.sftr.2025.100677

Salaheldeen, M. (2026). Financial inclusion through digital entrepreneurship in developing nations. In V. Ratten (Ed.), *International encyclopedia of business management* (1st ed., pp. 221-225). Academic Press. https://doi.org/10.1016/B978-0-443-13701-3.00494-1

Torki, L., Rezaei, A., & Razmi, S.F. (2020). The effects of electronic payment systems on the performance of the financial sector in selected Islamic Countries. International Journal of New Political Economy، 1(1), 113–121. https://doi.org/10.29252/jep.1.1.113

Yang, Y., Chen, J., Liu, S., & Li, J. (2025). The impact of digital transformation on corporate shadow banking. International Review of Financial Analysis, 108(Part B), 104695. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2025.104695.